

منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل

للموصى له وإن امتنع من بيعه غبطة به عاد ذلك ميراثا وبطلت الوصية وقال غيره إن امتنع لزيادة أو غبطة فلا يلزم الورثة أكثر من زيادة ثلث الثمن ويوقف ثمنه حتى يأس من العبد فإن أيس منه رجع المال ميراثا ولا شيء للموصى له وإن أوصى ببيعه أي الرقيق لعرق ممن يشتريه ولم يوجد من يشتريه بثمن مثله نقص بضم فكسر ثلثه أي الثمن وإلا أي وإن لم يوجد من يشتريه بوضيعة الثلث خير بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مثقلة الوارث للموصى في بيعه أي الرقيق بما ساه به المشتري أو عرق ثلث العبد بتلا أو القضاء به أي إعطاء ثلث العبد لفلان في إيصائه ببيعه له أي فلان وإن أوصى بعرق عبد معين وله مال حاضر ومال غائب ولا يخرج العبد المعين الموصى بعرقه من ثلث المال الحاضر لزيادة قيمته عليه ويخرج من ثلث الجميع الحاضر والغائب وقف بضم فكسر العبد عن العرق إن كان يرجى إجماع المال لأشهر يسيرة فإن اجتمع المال وحمل ثلثه العبد عرق جميعه وإلا أي وإن لم يرج اجتماع المال إلا بعد أشهر كثيرة ولم يحدها الإمام مالك رضي الله عنه وحدها ابن الموار بسنة عجل بضم فكسر مثقلا عرق جزء من العبد بقدر ثلث المال الحاضر ثم تم بضم فكسر مثقلا عرقه من المال الغائب إذا حضر فكلما حضر شيء من الغائب يعتق من العبد بقدر ثلثه وهكذا حتى يتم عرقه ابن عرفة فيها من أوصى بعرق عبد وهو لا يخرج مما حضر له ومال غائب يخرج منه فإن العبد يوقف لاجتماع المال فإذا اجتمع قوم في ثلثه وليس له أن يقول أعتقوا مني